

## المركزي المصري ينقل برامج القروض مخفضة الفائدة لوزارة المالية



أظهر تعميم نشره البنك المركزي المصري على موقعه الإلكتروني، الاثنين أنه سيحول إدارة مبادراته للقروض ذات العائد المنخفض عن سعر السوق وتكلفتها إلى وزارة المالية.

ويطالب صندوق النقد الدولي بهذا الإجراء منذ فترة ويصر على إدراج تكلفة أي من برامج الدعم، والتي لا تدخل في نطاق عمل البنك المركزي، في الموازنة العامة.

ويأتي القرار عقب تعيين حسام عبد الله محافظاً جديداً للبنك المركزي في أغسطس/ آب بعد استقالة المحافظ السابق طارق عامر صاحب النفوذ القوي على نحو مفاجئ.

ووسعت السلطات المصرية معظم برامج القروض، التي تشمل قطاعات الصناعة والبناء والزراعة إلى جانب السياحة والتمويل العقاري، من أجل مساعدة الشركات المتضررة من جائحة كورونا.

ووفقاً للموقع الإلكتروني للبنك المركزي فقد خصص البنك 100 مليار جنيه مصري (4.07 مليار دولار) لتمويل الشركات الصناعية والزراعية والإنشائية الخاصة من خلال قروض بفائدة ثمانية في المئة.

كما خصص 50 مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل و50 ملياراً أخرى، بفائدة ثمانية في المئة أيضاً، لمساعدة الشركات السياحية أثناء الجائحة إلى جانب 35 ملياراً لقطاعات أخرى.

